قدراتـه يف تنظيـم وإدارة الفعاليـات واألحـداث الرياضيـة الكبيرة، أبرزها البطولة العربيـة »دورة احلسـن«)1999(، 2007 ، 2000(، كمـا اسـتضافت يف عـام 2016 حدثـاً رياضيـاً تاريخيـاً هـو »بطولـة كأس العالـم لكـرة القـدم للناشـئات حتـت 17 عامـاً«، لتكـون بذلـك أول دولـة عربيـة تسـتضيف إحـدى بطـوالت كأس العالـم لكـرة القـدم للسـيدات مـن جميـع الفئـات العمريـة. وعلـى صعيـد اإلجنـازات الرياضيـة، وللمـرة األولـى يف تاريخـه، جنـح املنتخـب الوطنـي لكـرة القـدم يف الوصـول إلـى تصفيـات كأس آسـيا عـام 2004 يف الصـن، ويف إجنـاز غيـر مسـبوق وحصـل املنتخـب الوطنـي لكـرة القـدم للسـيدات، علـى كأس العـرب لكـرة القـدم للسـيدات مرتـن؛ أألولـى عـام 2010 يف البحريـن، والثانيـة عـام 2021 يف مصـر. متكـن املنتخـب الوطنـي لكـرة السـلة مـن التأهـل إلـى كأس العالـم يف هـذه اللعبـة ثـاث مـرات)تركيـا 2010، الصـن 2019، الفلبـن 2023(، واسـتطاع الالعبـون أألردنيـون حصـد ميداليـات يف أألعـاب أألوملبيـة منـذ عـام 2016. املجتمع والدولة: االستقرار و»االستثناء أألردني« حينمـا تُقـارن حالـة العالقـة بـن املجتمـع والدولـة يف الربـع أألول مـن القـرن احلـادي والعشـرين باملراحـل السـابقة وباملجتمعـات أألخـرى، فـإن احملصلـة املوضوعية تشـير إلى أن أألردنيـن نسـجوا عالقـة تتسـم بالنضـوج واالسـتقرار مـع دولتهـم التـي اسـتطاعت أن تعبُـرَ بهـم إلـى بـرّ أألمـان وسـط كل هـذه التحـوالت يف بيئـة إقليميـة صعبـة ومعقّـدة. فيهـا أثمانـاً باهظـة يف ظـل الفوضـى وعـدم االسـتقرار؛ واجـه أألردنيـون هـذهُ وبينمـا عاشـت املنطقـة واحـدة مـن أقسـى مراحلهـا التاريخيـة ودفعـت املجتمعـات بـ »االستثناء أألردني«.ّ الظـروف بالدعـوة إلـى املزيـد مـن التطويـر والتحديـث وشـيُدوا حالـة وصفـت وتطـورت االسـتجابة الرسـمية ملطالـب احلـراك الشـعبي علـى خـاف مـا حـدثَ املنطقـة، واسـتطاعت الدولـة اسـتيعاب هـذه الظواهـر والتعامـل معهـا باحتـراف.ُ علـى مسـار الدولـة كمـا فعلـت أألحـداث اجلسـام والتحـوالت الكبيـرة التـي شـهدتهاّ لـم تشـكل احلـراكات االجتماعيـة واالضطرابـات بـنَ عامـي 2000 و2010ً خطـورةّ ووصلـت املقاربـة أألردنيـة إلـى مـا يشـبه »االسـتثناء« الـذي وفـر يف نهايـة أألمـرّ ومثـل »جـرس اإلنـذار« لألنظمـة العربيـة لتمضـي قدمـاً يف اإلصـاح والتغييـر.ّ »الربيـع العربـي« شـكل فرصـة ليواصـل أألردن جهـود اإلصـاح وحتقيـق التنميـة، امللـك مـن خاللهـا صيغـة حداثيـة مبتكـرة ومتقدمـة إلدارة النقـاش العـام، واقتـرحّ لفلسـفة الدولـة السياسـية واالجتماعيـة، وإضافـة نوعيـة للحيـاة السياسـية، إذ قـدمٍ وشـارك امللـك يف النقاشـات العامـة، بطـرح عـدد مـن أألوراق النقاشـية، تُعّـد جتديـداًتوافقـاً وطنيـاً قِبَـلَ باإلصالحـات املتدرجـة وحافـظ علـى أألمـن واالسـتقرار سلسـلة مـن املفاتيـح لتحديـث الدولـة واملجتمـع. الوطنـي حـول اإلصـاَح الشـامل، وتناولـت محـاور رئيسـية يف تطويـر نظـام سياسـيّ دميقراطـي، وشـكَلت اجلانـب أألساسـي مـن الرؤيـة امللكيـة لإلصـاح والتحديـث واسـتندت الدولـة إلـى العديـد مـن أألدوات السياسـية والقانونيـة لتحويـل احلـراك الشـعبي إلـى فرصـة لتحقيـق املزيـد مـن اإلصـاح الهـادئ. متثلـت أُولى هـذه أألدوات بتشـكيل جلنـة احلـوار الوطنـي يف 14 آذار 2011 مـن 52 شـخصية مـن مختلـف والتعديـات الدسـتورية، ومشـروعا قانونَـي االنتخـاب وأألحـزاب.ّ التشـريعات السياسـية، ثـم قدمـت توصياتهـا، وأهمهـا: وثيقـة املبـادئ اإلصالحيـةُ التيـارات الشـعبية واحلزبيـة. وكلّفـت اللجنـة بـإدارة حـوار وطنـي مكثـف ملراجعـة ويف 26 نيسـانُ 2011 شـّكُلت جلنـة ملكيـة ملراجعـة نصـوص الدسـتور، مبراجعـة نصـوص الدسـتور مبـا يضمـن ترسـيخ التـوازن بـن السـلطات، واالرتقـاء بـأألداء السياسـي احلزبـي والنيابـي، وصـوالً إلـى صيغـة دسـتورية متكـن مجلـس املخلص التنفيذي باإلضافـة إلـى تكريـس اسـتقالل القضـاء ودوره الفاعـل يف تعزيـز العدالـة وسـيادة القانـون. ومت تعديـل 38 مـادة دسـتورية. وشـملت التعديـاَت النصـوصّ التـي تؤكـد اسـتقالل وحتقيـق املسـاواة، القـرارات والسياسـات الناظمـة ملسـيرة املجتمـع الدميقراطـي، وإنشـاء مؤسسـات دسـتورية وسياسـية جديـدة)الهيئـة املسـتقلة لالنتخـاب، واحملكمـة الدسـتورية(. إنهـاء املئويـة أألولـى للدولـة، لكنـه فوجـئ كغيـره مـن دول العالـم بجائحـة »كورونـا«، َدخـل أألردن العقـد الثالـث مـن هـذا القـرن بتفـاؤل أكبـر بينمـا كان يقتـرب مـن يف مثـل هـذه أألزمـات. َفواجهّهـا وقـدم خبـرة جديـدة ومنوذجـاً متفـرداً يف نضـوج عالقـة الدولـة باملجتمـع مبؤسسـات الدولـة؛ أألمـر الـذي بـدا واضحـاً يف حالـة االنضبـاط الشـعبي إزاء مؤسسـات الدولـة كافـة للعمـل فريقـاً واحـداً باحتـراف، مصـدراً لتجديـد الثقـةّ ويف هـذا السـياق، شـكلت إدارة املركـز الوطنـي لألمـن وإدارة أألزمـات التـي جمعـت َالقـرارات التـي اتخذتهـا اجلهـات املعنيـة، وأثبتـت هـذه اخلبـرة منعـة الدولـة أألردنيـة وأعـادت بنـاء عالقـة املواطـن بالدولـة علـى أسـس العدالـة الشـاملة، كمـا هـي احلـالّ شـهدت املنظومـة التشـريعية باململكـة إصالحـات واسـعة عـززت حقـوق املواطنـن، العامـة يف الورقـة النقاشـية

Summarized by © lakhasly.com

السادسة التي صدرت عام 2016، وأشار بوضوح وحدد امللك أهم معالم الطريق لتثبيت مبدأ سيادة القانون وحتديث اإلدارة من أجل اجلميع ويطبق على اجلميع. إلى امللبادئ ألاساسية لهذه التحوالت والتي تتطلب ترسيخ مبدأ سيادة القانون أساساً لإدارة احلصيفة. ألاردن يف القرن احلادي والعشرين 49 ا شهد الدستور ألاردني تعديات يف أربع محطات رئيسية خال الربع ألاول من القرن احالي؛ شملت احملطة ألاولى تعديل 38 مادة)2011(، وشملت احملطتان الثانية والثالثة)2014 و2016(توسيع صالحيات الهيئة املستقلة لالنتخاب لتشمل مع تعديل آلية التعين، وذلك يف سياق تهيئة بيئة دستورية مناسبة لإلصالحات صالحية تعين مديري املؤسسات ألامنية وقائد اجليش وولي العهد ونائب امللك إدارة االنتخابات البلدية وأي انتخابات عامة وفقاً ألحكام القانون، وأبقت للملك والنأي بهذه املناصب عن التجاذبات احلزبية والسياسية للحفاظ على حيادها. لقد تطورت التشريعات ألاردنية مبستوياتها املتعددة سواء يف الشمول أو يف يستجيب لتطور املجتمع وحاجاته. والظواهر التي شكلت فجوات يف السابق أو لم تتم معاجلتها بوضوح، مبا جودة التشريعات؛ إذ استطاع املشرع ألاردني الوصول إلى الكثير من القضايا ألاخرى باإلجناز وألاداء. وتعززت استقاللية القضاء وحتسنت مكانته وأظهر متيزاً من بن هياكل الدولة وشهد مبادرات إصالحية متعددة من قبل امللك خال الربع ألاول من القرن، بتشكيل جلنة ملكية لتطوير القضاء وألجهزة املساندة له)2000(، وقدمت بدأت أولى خطط تطوير القضاء يف مستهل العهد اجلديد؛ فقد أمر امللك ومراجعة أوضاع احملاكم، وحتديث النظام القضائي بشكل عام. وكان من اللجنة خطة شاملة ملدة ثاث سنوات شملت تعليم وبناء قدرات القضاة، أبرز مخرجات اخلطة زيادة أعداد القضاة، وتنفيذ خطة لتدريبهم حتديداً يف تكنولوجيا املعلومات واللغات، والتوسع يف إنشاء احملاكم. ألاردني. كما رسخت هذه التعديات مبادئ أساسية ضامنة الستقال القضاء يرسخ مبدأ استقال القضاء؛ ألامر الذي شكل عالمة فارقة يف تاريخ القضاء املللخص التنفيذي ومنها ألاحكام املعدلة للمادة)27(من الدستور التي رسخت مبدأ أساسياً، هو أن السلطة القضائية مستقلة تتوالها احملاكم على اختاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع ألاحكام وفق القانون باسم امللك. املللكية لتطوير اجلهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون«)2016(، ويف مطلع عام 2017 انتهت اللجنة من وضع توصياتها ضمن أربعة أهداف استراتيجية هي: توطيد استقال القضاء، وحتديث اإلدارة القضائية، ومت حتديد اجلهات املسؤولة عن ملجلس ألامة من أجل إصدار التشريعات املطلوبة. وأمر امللك بتنفيذ التوصيات كما وردت، على الفساد وجتفيف منابعه، واستنهاض همم أجهزة الدولة ملكافحته والوقاية عبرت توجيهات امللك عبداهلل الثاني عن إرادة سياسية جادة إلعان احلرب منه بشكل مؤسسي؛ ألامر الذي جعل ألاردن يدخل يف مرحلة االنتقال الفعلي إلى العمل املؤسسي املستقل يف بناء منظومة النزاهة الوطنية. عام 2005 على االتفاقية الدولية ملكافحة الفساد، وبدأ مساراً تشريعياً لتعديل التشريعات ألاردنية مبا يتاءم مع أحكام االتفاقية الدولية. ويف عام 2006 صدر قانون هيئة مكافحة الفساد، وحدد القانون أهداف الهيئة ومهامها وبن ألافعال التي تُعّد فساداً. واستمراراً لنهج االنتقال إلى بنية وطنية قوية يف النزاهة، أمر امللك يف عام 2012 بتشكيل جلنة ملَكية لوضع ميثاق واشتملت املخرجات على امليثاق الوطني للنزاهة واخلطة التنفيذية. وحدد وطني للنزاهة، وأعلنت اللجنة مخرجاتها يف مؤمتر وطني عقد عام 2013، امليثاق ركائز النزاهة الوطنية يف: سيادة القانون وإنفاذه والفصل بن السلطات، ودور املجتمع املدني، وحرية الرأي والتعبير، واملشاركة يف صنع القرار، واحلق يف الوصول إلى املعلومات. بينما اشتملت اخلطة التنفيذية على 20 محوراً، أبرزها تعزيز دور اجلهات الرقابية العامة، وتطوير معايير تقدمي اخلدمات احلكومية 50 ا االنتقال الكبير. ألاردن يف القرن احلادي والعشرين هي اللجنة املَكية لتقييم العمل تنفيذ اخلطة التنفيذية مليثاق النزاهة الوطني، وتولت اللجنة مهمة متابعة املظالم يف »هيئة النزاهة ومكافحة الفساد«. الفساد من أبرز مخرجاتها، وتضمنت اخلطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية 134 مشروعاً جرى توزيعها على 20 محوراً. بينما أُجنزت معظم التشريعات ألاخرى يف السنوات الالحقة. إقرارها أو تعديلَها حوالي 100 تشريع، وشهد عام 2014 إجناز 24 تشريعاً منها، ويف عام 2019 أجريت تعديات على القانون، من أبرزها التأكيد على استقاللية وتوسيع صالحياتها، ومنحها حق مراقبة منو الثروة ومنحها صالحية املؤسسات الدولية بأحكام القانون. كما صدر نظام خاص بحماية املبلّغنّاملساهمة يف استرداد ألاموال املتحصلة من أفعال الفساد،

Summarized by © lakhasly.com

والشــهود واخلبـراء وذوي الصلــة بهــم. ويف عــام 2022،

Summarized by © lakhasly.com